

الغانم استقبل المدير الإقليمي للبنك الدولي لدول مجلس التعاون



الغانم مستقبلا المدير الإقليمي للبنك الدولي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس المدير الإقليمي للبنك الدولي د. عبيد الوسمي، ومدير الخوجة. حضر اللقاء النائب الخوجة.

الشاهين لاستحداث برنامج جديد في هيئة التعليم التطبيقي

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه باقتراح برغبة بشأن استحداث برنامج «معلم القرآن الكريم» في كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. وجاء في نص الاقتراح إنه «لما كان القرآن الكريم» كلام الله عز وجل، ومعجزة الإسلام الخالدة والمحفوظة، ولما كان للقرآن الكريم من فوائد دينوية جمّة –جانب الأجر الوافر والبركة الغامرة– من تهذيب للنفوس وتقويم للسلوك وإطلاق لللسان وإثراء للغة وإغناء بالمعارف وتزكية للنفوس، وما لذلك من آثار مباشرة على الفرد والأسرة والمجتمع. ولما كانت «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي» ممثلة بقسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية الأساسية وغيرها، و«وزارة التربية» ممثلة في قسم التربية الإسلامية وقسم لدى الأفراد والأسر والمجتمع والدولة».

هشام الصالح: حظر فتح مقار السفارات والقنصليات في المناطق السكنية



هشام الصالح

على سفاراتهم لأجل إجراء معاملاتهم. ورغم المطالبات العديدة من أجل إيجاد حل لهذه الوضعية لم تتخذ حتى الآن أي إجراءات ولذلك أضحي من الضروري اللجوء إلى التشريع من خلال اقتراح بقانون يحظر بموجبه الترخيص بفتح مقار السفارات والقنصليات في المناطق السكنية التي تحددها البلدية وتقوم بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات المعنية بتخصيص منطقة أو أكثر لمقار البعثات الدبلوماسية. وبص القانون على أن يتم نقل المقار الموجودة بالمناطق غير المرخصة إلى المناطق التي يحددها قرار البلدية.

الكويت بالتنسيق مع وزارة الخارجية المناطق التي يجوز بها إقامة مقار السفارات والقنصليات. مادة ثالثة: يتم نقل السفارات والقنصليات الموجودة بالمناطق غير المرخصة من تاريخ صدور هذا القانون إلى المناطق المحددة المخصصة بمقتضى هذا القانون.

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: تحظى التمثيليات الدبلوماسية في مختلف العواصم بعناية خاصة من

أعلن النائب د. هشام الصالح عن تقديمه باقتراح بقانون يحظر بموجبه الترخيص بفتح مقار السفارات والقنصليات في المناطق السكنية، ونقل السفارات والقنصليات الموجودة بالمناطق غير المرخصة إلى مناطق يتم تحديدها بموجب قرار من البلدية. ونص الاقتراح على ما يلي: مادة أولى: لا يجوز الترخيص بفتح مقار السفارات والقنصليات الأجنبية وسط المناطق السكنية التي يصدر بتحديدها قرار من بلدية الكويت. مادة ثانية: تحدد بلدية

الطريجي يقترح افتتاح مركزين لخدمة المواطن في هيئة الرياضة واللجنة الأولمبية

لذا أقدم بالاقتراح برغبة التالي: افتتاح مركز لخدمة المواطن في مقر الهيئة العامة للرياضة لخدمة الأندية الرياضية ومركز خدمة المواطن آخر في مقر اللجنة الأولمبية لخدمة الاتحادات الرياضية، يتم تحديد ساعات العمل بالمركزين بالتنسيق بين وزارة الداخلية والهيئة العامة للرياضة واللجنة الأولمبية.

وقد اتهم العقلية والفنية وللاقبال الكبير من الشباب في المشاركة في الأنشطة الرياضية في مختلف الأندية والمراكز الرياضية وحرصا على خدمة الشباب والعاملين في الأنشطة الرياضية وتوفير الوقت والجهد من خلال تسهيل الخدمات وتبسيط الإجراءات وتخفيف العبء والسرعة في إنجاز المعاملات.

أعلن النائب د. عبد الله الطريجي عن تقديمه باقتراح برغبة بافتتاح مركزين لخدمة المواطن في مقر الهيئة العامة للرياضة، وفي مقر اللجنة الأولمبية. ونص الاقتراح على ما يلي: لما كانت الهيئة العامة للرياضة وكذلك الاتحادات الرياضية يقومان بدور مهم وحيوي في خدمة الشباب وتنمية مهاراتهم

الطرفان تبادل البيانات وتراشقا بالاتهامات

«قرصنة الإنجازات» تشعل خلافا حاد بين «شؤون التعليم» البرلمانية وجامعة الكويت

نرفض اتهام أعضاءنا بقرصنة الإنجازات والترويج لأفكار مغلوطة حسب ادعائه

من المستغرب أن يصدر بيان بهذا الأسلوب من شخص قيادي يرأس أعلى صرح أكاديمي في البلد!

وبصمت للنهوض بالمؤسسة لتكون في عداد الجامعات المرموقة ليس في المنطقة فحسب، ولكن في العالم. وأردف قائلا: وللأسف الشديد، لاحظت الإدارة محاولات لاستباق نتائج هذه الإنجازات لا شيء سوى محاولة قرصنتها لمصلحة التكبس الشخصي فقط، فالتصريح بعبارة كالفصل الصفحي أو اختبارات القدرات أو مقابلات العمدات والكلية وغيرها لا بعد إنجازا بشكر عليه المتكسبون. وإنما الشكر موصول لمن عمل بصمت من أقسام علمية وعمادات ومجلس الجامعة فقط. ومن هذا المنطلق، أفاد الأستاذ الدكتور يوسف الرومي بأنه كمدير لهذه المؤسسة ليؤكد على استقلالية قراراتها ورفض الإدارة الجامعية لبدا التكبس الشخصي أو التدخلات الخارجية في شؤون الجامعة وإنجازاتها ومبادرات مجلس الجامعة والكلية والأقسام وفريق الإدارة والتربية وغيرها الكثير، معتمدة فقط على كوادرها ولوائجها المنظمة لذلك. وبسبب الأستاذ الدكتور يوسف الرومي أن فريق الإدارة الجامعية متفقا بمجلس جامعة الكويت والعمادات وفريق الإدارة وجميع منتسبيها كان وما زال يعمل بمنهج أكاديمي



يوسف الرومي



لجنة شؤون التعليم البرلمانية

من لا يرغب في التعاون مع المجلس ولجانه فليترك منصبه إلى شخص يثمن هذا المبدأ

مدير الجامعة: منع عمداء الكليات وجمعية أعضاء هيئة التدريس من التصريحات الإعلامية

هذا الصرح ما زال مستمرا بالحرص على ريادة المجتمع بتعليم أبنائه وتخرج طاقاته

نؤكد استقلال جامعة الكويت ونرفض التدخلات الخارجية في شؤوننا

حكومية، وعليه نؤكد على جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية والهيئة الكليات ونواب مدير الجامعة، وإدارة جمعية أعضاء هيئة التدريس، بالعمل بما جاء بقرار السيد الدكتور أمين عام الجامعة بأي تصريح يخص جامعة الكويت أو قرارات مجلس الجامعة والذي يتولى بدوره التصريح بها لوسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي. وكان الرومي قد أكد بعد اجتماع لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية أول أمس الثلاثاء 7

التواصل الاجتماعي. وجاء في القرار الرومي: السادة: نواب مدير الجامعة عمداء الكليات جمعية أعضاء هيئة التدريس، بالإشارة على الموضوع أعلاه، وإلحاقا لتعميم مدير الجامعة بالإجابة المورخ 2021/7/4، أنهى إليكم بأنه سبق أن صدر قرار الأستاذ الدكتور مدير الجامعة رقم 614/2017 في شأن تعيين السيد الدكتور أمين عام الجامعة متحدثا رسميا لجامعة الكويت وذلك في ضوء قرار مجلس الوزراء بتكليف متحدث رسمي لكل جهة

الدستور في المادة «6»، بأن الأمة هي مصدر السلطات، ومن لا يرغب في التعاون مع المجلس ولجانه فليترك منصبه إلى شخص يثمن مبدأ التعاون ويحترم مبادئ الدستور وصلاحيات السلطة التشريعية. من جهته أصدر مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور يوسف الرومي تعميما يمنع فيه عمداء الكليات وجمعية أعضاء هيئة التدريس من الإدلاء بأي تصريحات لوسائل الإعلام.

هذا النوع من البيانات سيؤدي بلا شك إلى تعطيل عجلة التعاون بين السلطين، وسيحمله المسؤولية السياسية الكاملة باعتباره المسؤول الأعلى عن جامعة الكويت. كما تؤكد اللجنة التعليمية استمرارها في أداء دورها المتمثل في تطوير المؤسسات التعليمية كافة وإصلاح الخلل فيها وعلى رأسها جامعة الكويت، وذلك من خلال ممارسة الصلاحيات الدستورية المتمثلة في الرقابة والتشريع للنهوض بمستوى التعليم. وفي الختام تؤكد اللجنة ما نص عليه

اتهام أعضائها بالتكسب الشخصي وقرصنة الإنجازات والترويج لأفكار مغلوطة حسب ادعاء مدير الجامعة. ومن المستغرب أن يصدر بيان بهذا الأسلوب والمفردات المسيئة من شخص قيادي يرأس أعلى صرح أكاديمي في البلد! وهل قيام اللجنة التعليمية بمسؤولياتها من خلال المساهمة في معالجة مشكلات المؤسسات الأكاديمية يعتبر تكسبا وقرصنة لإنجازات؟

من المؤسف حقيقة أن يظهر مدير الجامعة أوجه التعاون كافة أثناء اجتماعات اللجنة ومن ثم يسارع في إلقاء الاتهامات الباطلة والإساءات فور خروجه؟ فالإساءة للجنة التعليمية وأعضائها هي إساءة لمجلس الأمة بأكمله، وإن تؤكد اللجنة أن ما ورد في بيان مدير الجامعة يعتبر سابقة سلبية تمس بشكل مباشر مبدأ التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التنفيذية حسبما جاء في نص المادة «50» من الدستور، كما أن سماح السيد وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي بصور مقل

«اللجنة»: نعبّر عن استغرابنا تجاه البيان الصادر من الرومي

كان يفترض بمدير الجامعة أن يتحلّى بالشجاعة والشفافية الكافية ليحدد الجهات أو الأطراف التي تتكسب

تطور الخلاف بين جامعة الكويت من جهة، ولجنة شؤون التعليم البرلمانية من جهة أخرى ليخرج إلى العلن في صورة بيانات متبادلة بين الطرفين تحمل في طياتها تراشقا بالاتهامات. في هذا السياق أصدرت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بيانا للرد على بيان مدير جامعة الكويت بعد اجتماعه مع اللجنة جاء فيه ما يلي: تتود لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد أن تعبر عن استغرابها واستيائها الشديدين تجاه البيان الصادر من السيد مدير جامعة الكويت بتاريخ 2022/6/7 بعد خروجه مباشرة من اجتماع اللجنة وما تضمنه هذا البيان من اتهامات زائفة وغير حقيقية مفادها التشكيك في عمل أعضاء اللجنة والطعن في نواياهم. إذا كان يفترض بمدير الجامعة أن يتحلّى بالشجاعة والشفافية الكافية ليحدد الجهات أو الأطراف التي تتكسب على حساب الجامعة وتدخل في شؤونها بحسب ادعائه بدلا من توجيه الاتهامات إليه والعلامة بهذا الأسلوب لمحاولة إيهام المجتمع بوجود تكسبات وتدخلات من قبل أعضاء اللجنة التعليمية. كما ترفض اللجنة أن يتم الطعن فيها من خلال